باليابسة.. فلماذا نحن نأتي بالأجنبي ونتركه يعبث في البحر كما يشاء؟ يجب ان نفكر بشكل صحيح ونحافظ على بحرنا ونمنع تلويث البيئة البحرية.

• في حال استمرار الجهات الحكومية بإصدار التراخيص للسفن التجارية والصناعية وكذا استمرار الاصطياد الجائر.. هل تتوقعون نضوب الثروة السمكية؟

– في الوقت الحاضر لا توجد تراخيص كثيرة للبواخر التجارية، وبأمانة أقول أن هناك تصحيحاً وتعديلاً، وإذا تحدثنا بغير ذلك سنكون غير منصفين ومزاجيين. الآن هناك ١٠ بواخر تجارية مرخصة وموجودة في البحر الأحمر، وموجودة بحكم قضائي من المحكمة، لأن هناك اتفاقية مسبقة يتم تنفيذها خلال هذه الفترة. وفي البحر العربي توجد باخرة للأبحاث تسمى "الماجد" حسب اتفاقية موقعة مع الثروة السمكية ولفترة زمنية محددة، فهناك أخطاء سابقة وموجودة وعليهم أن يتحملوا مسؤوليتها.

نحن لدينا تصور طرحناه على الإخوة في الثروة السمكية في ما يتعلق بالاصطياد بعد ١٢ ميل بحري من خلال القارب الساحلي، وبحيث لا نسمح لهذا القارب بالاصطياد بالوسائل الحديثة أي الاصطياد بالجرف القاعي، فنحن رافضون هذا الأمر ولكن لا نمانع من استخدام الشباك القاعية.

فالصياد التقليدي عنده غيرة على البحر وهو يحافظ عليه ليس من اجل اليوم وإنما من اجل الأعوام القادمة لأنه مصدر لرزقه ولابنه وحفيده ولجميع الأجيال المقبلة.

• أثيرت في الآونة الأخيرة قضية الجمعيات التعاونية السمكية الوهمية والتي تقوم باستغلال التسهيلات والدعم الحكومي لصالح أفراد وفئات معينة.. فهل قام الاتحاد بتصحيح وضع الجمعيات؟

– نحن الآن لدينا تقييم كامل للعمل

الاتحاد يسعى لتحسين أداء الجمعيات التعاونية ورفع مستوى المجمعات السمكية، والاهتمام بالتأمين الاجتماعي للصياد

التعاوني والجمعيات، وعندنا دورة انتخابية هذا العام تبدأ من الجمعيات الى فروع الاتحاد الى المركز، وقبل الانتخابات سنقوم بتقييم هذه الجمعيات ومعرفة هل هي جمعيات وهمية ام جمعية فرد ام شيخ ام فندم! وبالتالي سنقوم بتنظيمها وفق أسس محددة.

نحن الآن اعددنا استمارة التقييم وشارك في إعدادها الإخوة في وزارتي الثروة السمكية والشؤون الاجتماعية والعمل، وقد سلمناها لهم لإبداء الملاحظات ومن ثم صدور التكليف لنا وتشكيل اللجان من الوزارتين والاتحاد للقيام بهذه المهمة.

• ولكن يقال بأن هناك العديد من الجمعيات الوهمية تأخذ قوارب مدعومة.. هل هذا صحيح؟

– نعم هناك جمعيات وهمية، جمعيات مجرد اسم، وجمعيات أنشئت لغرض معين، حتى القوارب أقول لك بكل صراحة اتفقنا مع وزارة الثروة السمكية على ان يتم توزيعها للصيادين المعدمين، ولكننا تفاجأنا انه تم صرف قوارب لأصحاب رؤوس الأموال في بعض المحافظات، ولذا نأمل ان تتنبه الوزارة لهذه الملاحظات.

• لماذا لا يقوم الاتحاد بإلغاء الجمعيات الوهمية؟

– إلغاء الجمعيات بشكل قانوني مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ورغم ذلك فقد اتخذت قرارات عام ٢٠٠٤ في محافظة الحديدة بتجميد هذه الجمعيات بناء على توقيعات من الجهات المعنية، لكننا فوجئنا بعودة الجمعيات وسرعة تشكيل جمعيات أخرى مع أننا اتفقنا مع وزارتي الأسماك والشؤون الاجتماعية بأنه لا يتم تشكيل أي جمعية إلا بعد موافقة الاتحاد التعاوني السمكي، ولكن للأسف الشديد فوجئنا بتشكيل عدة جمعيات في بعض المحافظات بدون الرجوع إلينا ولم نعرف ما هي الأسباب! ولكنني متفائل بأن التقييم الذي سنجريه كفيل بتصحيح الأوضاع.

• ما هي رؤية الاتحاد لتطوير أداء قطاع الأسماك؟

– نسعى لتحسين أداء الجمعيات التعاونية ورفع مستوى المجمعات السمكية التي يتواجد فيها الصيادون، وكذا العمل على تعزيز الاستفادة من الجمعيات الناجحة وتجنب السلبيات، إضافة الى الارتقاء بالجانب التنظيمي لعمل الاتحاد، هذا فضلاً عن الاهتمام بالتأمين الاجتماعي للصياد والذي بدأ بحضرموت وسيعمم على جميع المحافظات.

• أخيراً – برأيكم – كيف يمكن المحافظة على ثروتنا السمكية من الاختراقات التي تحدث بين الحين والآخر من السفن التجارية؟

– أنا أرى أن يتم تشكيل مجلس أعلى خاص بالبحر من الوزارات والجهات ذات العلاقة مثل وزارات النقل، التجارة، الأسماك، النفط، الدفاع، وخفر السواحل، يكون مسؤولاً عن البحر ومهمته الحفاظ عليه من التلوث والاختراقات وكل شيء، أما أن تتحمل وزارة الثروة السمكية كل شيء فهذا غير صحيح■

صيادون يروون لـ "الصناعة" حكايات وقصصاً أليمة.. ويؤكدون:

المراكب التجارية عاثت في البحر فسادا

حكايات وقصص أليمة يرويها الصيادون التقليديون حول ما عاشته المياه الإقليمية اليمنية من عبث غير مسبوق وممارسات إجرامية غريبة ارتكبتها شركات الاصطياد التجاري لأكثر من عقد من الزمان. هذه الوقائع التي يندى لها الجبين وتقشعر من هولها الأبدان ليست من قبيل المبالغة والتهويل كما يقول الصيادون المحليون بل حوادث وممارسات حقيقية عايشوها وشاهدوها بأم أعينهم واكتووا طويلاً بآثارها التدميرية..

استطلاع/ حمدي دوبلة

ويؤكد هؤلاء الصيادون أن تلك الجرائم أتت على خيرات البحر وأحالته الى خرابات وأطلال بعد أن دمرت مراعي و"مطارح" الأسماك، وجرفت الشعاب المرجانية باستخدام المحارث الحديدية والمتفجرات المحرمة دولياً، ما جعل من البحر مجرد مساحات مائية زرقاء تكاد تنعدم فيها مظاهر الحياة البحرية.

وبالرغم من انحسار وطأة الاصطياد الجائر بعد قرار وزارة الثروة السمكية حظر أنشطة مراكب الصيد التجاري والاستثماري في الآونة الأخيرة وإعادة النظر في شروط وإجراءات الاستثمار السمكي، إلا أن مختصين يؤكدون أن هذا الإجراء جاء متأخراً وربما بعد فوات الأوان وخاصة في مناطق الاصطياد التقليدي في البحر الأحمر.

وزارة الثروة السمكية تنبهت بصورة متأخرة الى فظاعة ما حدث في عقد التسعينيات ومطلع العقد الحالي، وعليه اتخذت، كما يؤكد مسؤولوها، قرارات حاسمة بإلغاء اتفاقيات الصيد التجاري في المياه الإقليمية رغم معارضة كثير من المتنفذين والمستفيدين من الوضع الذي كان قائماً، والتفكير الجدي في رفع دعاوى قضائية امام محاكم مختصة ضد عدد من الشركات الأجنبية المتورطة في

تلك الجرائم ومطالبتها بتعويضات تصل الى عشرات الملايين من الدولارات.

ويقيناً فإن ما جرى من فظائع ومخالفات في مياهنا الإقليمية وهي باتت حقائق يؤكدها الصيادون المنتفعون والمختصون وحتى المسؤولون في الجهات المعنية يجعل هذه القضية أمراً في غاية الخطورة وبحاجة ملحة الى وقفة مسؤولة وجادة للدراسة والمناقشة واتخاذ المعالجات اللازمة قبل الحديث عن التوجه صوب استغلال الثروة البحرية كأبرز موارد الاقتصاد الوطني..

آثار كارثية

ويظل الصيادون المحليون على طول الشريط الساحلي اليمني الأكثر تأثراً بالنتائج الكارثية التي خلفتها مراكب الاصطياد التجاري..

ويصف هؤلاء الوضع الذي آل إليه البحر اليمني جراء تلك الممارسات بأنه مأساوي. وتتعدد روايات الصيادين عن معاناتهم إزاء إقفار البحر الأحمر تحديداً من الأسماك إلا من بعض أنواع القشريات والرخويات وهي ما لا تتماشى مع إمكانيات ووسائل الاصطياد التقليدي، ما يدفع كثيراً منهم الى المغامرة صوب الأعماق في بحور بلدان مجاورة.. الأمر الذي يؤدي الى عواقب وخيمة لطالما عانى منها الصيادون والتي تصل في بعض الأحيان الى درجة القتل كما حدث لعدد من الصيادين من أبناء مدينة الخوخة الساحلية وذلك على أيدي جنود وقراصنة أجانب بالإضافة الى مصادرة المراكب بما عليها من معدات.

ويقول عبده زياد، وهو مالك وقائد احد القوارب التقليدية المتوسطة الحجم، بأن معاناة الصيادين المحليين تضاعفت وازدادت ضراوة مع ما آل إليه وضع المياه الإقليمية نتيجة الممارسات الإجرامية لمراكب الصيد التجاري لفترات طويلة.

ويؤكد الصيادون أنهم حينما يمخرون عباب الأمواج باتجاه المياه الإقليمية لبلدان أخرى، فذلك ليس لأنهم من هواة المغامرة وركوب المخاطر والأهوال وليس طمعاً في جني الأرباح الطائلة، ولكنهم وجدوا أنفسهم مضطرين لذلك في سبيل ضمان استمرارية مهنتهم والحصول على منفذ للإعاشة والتكسب.

ويوضح نجيب احمد حسن، وهو صياد يعمل في احد القوارب التقليدية الكبيرة، أن مراكب الصيد التجاري مارست لسنوات طويلة كل أشكال وصنوف العبث بالثروة البحرية ولم تتوان في استخدام محاريث حديدية في جرف الشعاب المرجانية وتفجير بيوت ومراعي الأسماك ورمي أطنان من الأسماك النافقة التي تفيض عن حاجتهم او لا تتناسب مع طبيعة الأنواع التي يبحثون

بتكلفة ١٥ مليون يورو...

شركة ألمانية تنفذ أول مزرعة مغلقة لتربية الأسماك في اليمن

أظهر المسح الشامل للشواطئ اليمنية وجود٢٥ موقعاً صالحاً للاستزراع السمكي منها ١٤ موقعاً ملائماً للاستزراع الجمبري، وقد بدأت شركة ألمانية متخصصة هذا العام بالاعمال الانشائية لاول مشروع من نوعه لمزرعة مغلقة لتربية الاسماك على مستوى البلاد العربية بمنطقة شحير الساحلية المطلة على بحر العرب بمحافظة حضرموت شرقي اليمن بتكلفة تبلغ ١٥ مليون يورو. وقالت شركة ايكومارس الالمانية المتخصصة في تربية الاسماك في بيان التشغيل الفعلي للمشروع سيبدأ في أكتوبر العام المقبل بطاقة أولية تبلغ ٥٠٠ طن سنويا من الروبيان الجمبري وغيره من الاسماك المرغوبة خارجيا.

وأضاف البيان أن المشروع هو باكورة استثمارات مشتركة في مجال الاسماك بين القطاع الخاص الالماني واليمني الذي يدخل عبر مؤسسة الزبير للتوكيلات التجارية اليمنية كمساهم مناصفة في رأسمال المشروع. وكان وفد من الشركة قد قام في نوفمبر الماضي بزيارة ميدانية لموقع المشروع الذي سيقام على مساحة تبلغ نحو ثمانية الاف متر مربع قابلة للزيادة مستقبلا. وقال البيان ان الدراسات الخاصة بإنشاء المزرعة راعت الجانب البيئي حيث سيتم الاستفادة من مياه أحواض الاسماك عند تجديدها في زراعة الطحالب التي تدخل ضمن الادوية اضافة الى الزراعة في المناطق الصحراوية لتحويلها الى ساحات خضراء كما سيقوم المشروع بتدريب وتأهيل الكادر اليمني للعمل في المزرعة.

الجدير بالذكر أنه توجد حالياً مزرعة للاسماك في منطقة اللحية بمحافظة الحديدة تنتج حوالي ٢٠٠طن بقيمة ٣٢٠ مليون ريال.■

عنها الى البحر وغير ذلك من المخالفات الجسيمة، وهو ما جعل الحياة البحرية تتلاشى وتتضاءل.

هجرة قسرية

ويقول محمد قاسم، وهو أحد الصيادين القدامى وممن يمتلكون دراية وخبرة كبيرة في شؤون البحر، بأن الأسماك والأحياء البحرية شأنها شأن بني البشر، لذلك فإنها تهاجر الى أعماق البحار والمحيطات إذا شعرت بأنها أمام معارك وتفجيرات وتحطيم جائر لمنازلها.. كما أن هذه البيوت التي هي عبارة عن الشعاب المرجانية لا تعود أبداً الى طبيعتها إذا ما تعرضت للتخريب سواء بالتفجير او باستخدام الجرافات الحديدية، وهو ما حدث بالضبط في مياهنا الإقليمية وخاصة في البحر الأحمر الذي تتواجد فيه هذه الشعب في أماكن محددة وبكميات قليلة مقارنة بالبحار الأخرى.

معاناة دائمة ومخالفات مستمرة

ويسافر الصيادون أياماً وليالي على ألواح خشبية متفاوتة الأحجام والمقاسات في رحلاتهم البحرية طلباً للرزق الذي بات عسيراً في الآونة الأخيرة.. ويقول محمد عبده محمد عمر، وهو صياد متمرس: "لقد أصبح البحث عن الأسماك عملية شاقة جداً، وكلما طال أمد الرحلة زادت التكاليف على الصيادين الذين يجدون أنفسهم أحياناً إضافة الى ما يتعرضون له من أخطار ومعاناة مطالبين بديون عليهم لتخليص تكاليف ما يسمى بـ "التجهيزة"، والتي تصل في بعض الأحيان الى مئات الآلاف من الريالات لتغطية ثمن الوقود والمؤن وأدوات الاصطياد وغير ذلك".

وعلى الرغم من اتخاذ إجراءات صارمة ضد الشركات الأجنبية العاملة في القطاع السمكي كما يؤكد مسؤولون في وزارة الثروة السمكية، وتوقيف نشاطها مؤقتاً وإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع تلك الشركات وتفعيل جوانب الرقابة البحرية، إلا أن هناك بعض المخالفات ما تزال مستمرة حتى الآن. وتؤكد مصادر عليمة بوزارة الثروة السمكية، أن هناك مخالفات وتجاوزات بحرية جسيمة ما تزال تحدث حتى الآن وبتواطؤ مفضوح من قبل بعض المسؤولين والمتنفذين في محافظات ساحلية.

ويشير مسؤولون بوزارة الثروة السمكية الى أن هناك دعاوى قضائية سيتم رفعها ضد ٢٠ شركة أجنبية تطالبها بدفع تعويضات مالية كبيرة جراء ارتكابها مخالفات جسيمة لقوانين الاصطياد، وهو ما جعل اليمن تتكبد خسائر فادحة نتيجة ممارسة تلك الشركات لعمليات اصطياد جائر أدت الى جرف مراعي الأسماك والشعاب المرجانية، إضافة الى الاصطياد في المناطق غير المرخص فيها بالاصطياد وفي غير المواسم المسموح بها، الى جانب استخدامها أدوات مضرة بالبيئة البحرية مثل المتفجرات والديناميت وهي وسائل محرمة دولياً في الاصطياد مما تسبب في تدمير مراعي الأسماك.

تؤكد مصادر عليمة بوزارة الثروة السمكية، أن هناك مخالفات وتجاوزات بحرية جسيمة ما تزال تحدث حتى الآن وبتواطؤ مفضوح من قبل بعض المسؤولين والمتنفذين في محافظات ساحلية

تعزيز الرقابة وتضاعف المخاوف

ويقلل صيادون ومختصون من أهمية حديث مسؤولي وزارة الثروة السمكية عن الإجراءات الصارمة في ما يتعلق بتعزيز الرقابة البحرية والمتابعة المستمرة لمدى التزام المراكب التجارية التابعة للشركات الاستثمارية لعملية الاصطياد غير المضرة بالأحياء والبيئة البحرية والثروة السمكية، ويؤكدون أن المخالفات ستتواصل وإن مثل تلك الإجراءات لا يمكن أن تضمن التزام المراكب بالشروط والمعايير القانونية.

ويوضح الصيادون أن ما شاهدوه من مخالفات بحرية وجرائم جسيمة في البحر وقعت كثير منها تحت نظر المراقبين البحريين الذين كانوا يتواجدون فوق هذه المراكب، كما أن المسؤولين المختصين في المحافظات الساحلية كانوا يحاولون تمييع وتهميش البلاغات التي يتقدم بها الصيادون إليهم..

ويقول المسؤولون المعنيون إن وزارة الثروة السمكية نشرت خلال الفترة الماضية أكثر من ٢٠ قارباً حديثاً للقيام بمهام الرقابة والتفتيش على نشاط الاصطياد التجاري على طول الشريط الساحلي، وهي مزودة بأجهزة ومعدات حديثة تمكنها من منع وضبط مراكب وقوارب الشركات التجارية المخالفة للقوانين، بالإضافة الى اعتماد نظام الرقابة المباشرة عبر استخدام "الستالايت" وصور الأقمار الاصطناعية.

إلا أن كل ذلك لم يمنع الصيادين المحليين من القلق المتواصل والمخاوف المستمرة من إمكانية عودة تلك الممارسات الإجرامية مجدداً إلى عرض المياه الإقليمية اليمنية تحت شعارات ومبررات ومسميات لا حدود لها.■

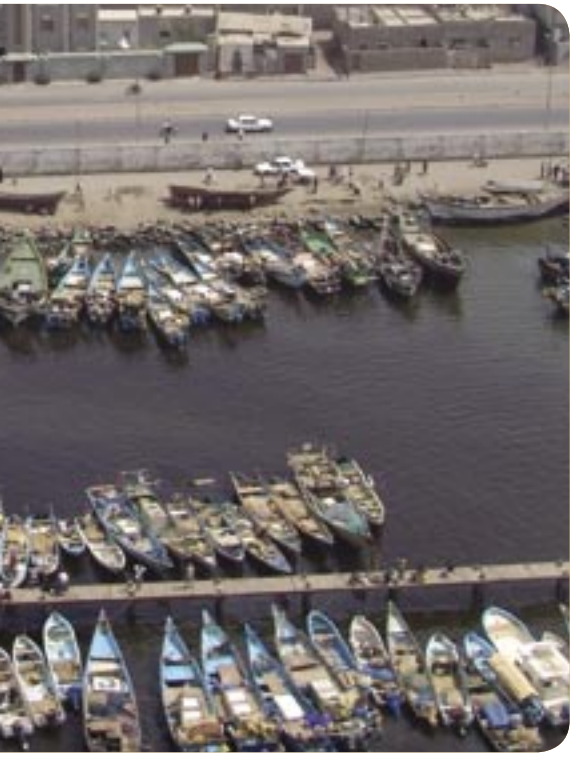

وزير الثروة السمكية:

أدخلنا نظام الرقابة بالأقمار الاصطناعية لضبط أنشطة الصيد التجاري..

رغم أن تخصصه العلمي كمهندس مدني لا يتفق مع عمله كوزير للثروة السمكية، إلا أنه ولد وعاش في بيئة ساحلية يعد الصيد مصدراً هاماً ورئيسياً للدخل لدى معظم سكانها.. وبالتالي فإن المهندس محمود إبراهيم الصغيري، يعرف جيداً التفاصيل الدقيقة عن البيئة البحرية وأنشطة الصيد المختلفة.. بسيط.. ومتواضع.. ودمث الخلق.. لكنه جريء وصارم في نفس الوقت.. يوم أن أجرينا معه هذا اللقاء صادف وجودنا مع وسيط من العيار الثقيل جاء ليتوسط لأحد رؤساء الجمعيات السمكية.. غير أن الوزير رفض مطالب الوسيط ووقف إلى جانب امرأة ساحلية بسيطة جاءت تطلب الإنصاف فلم يخيب أملها.. تحدثنا مع معالي وزير الثروة السمكية لأكثر من ساعتين حول قضايا شتى تتعلق بالثروة السمكية وهمومها.. غير أننا ولضيق المساحة المخصصة للملف نورد أهم ما ورد في اللقاء الذي أجريناه مع المهندس محمود إبراهيم الصغيري..

• معالي الوزير.. لو بدأنا الحديث من أهم نقطة تتعلق بانخفاض الإنتاج السمكي خلال العامين الأخيرين مقارنة بالأعوام السابقة.. إلام ترجعون هذا الانخفاض؟

– تراجع الإنتاج يعود الى سببين؛ الأول أن هناك تراجعاً في المنطقة بشكل كامل ابتداء من مدغشقر الى كينيا والصومال الى اليمن وباكستان، وهذا التراجع حدث كما ذكرت خلال السنتين الأخيرتين وخاصة في التونة.

والحقيقة أننا ناقشنا هذا الموضوع مع خبير دولي من "الفاو"، وتبين أن التونة لها دورة كل عشر سنوات، تنقص ثم تعود من جديد الى الذروة بشكل كامل، إضافة الى تسونامي الذي غير البيئة البحرية ومراعي الأسماك في المحيط الهندي.

السبب الثاني، حدث عندنا في اليمن تركيز من قبل الصيادين في المنطقة

٣ مصانع و٣٨ معملاً لتحضير وتصدير الأسماك

رغم وجود ثلاثة مصانع لتعليب الأسماك إلا أن الكمية المصدرة من هذه المصانع تبلغ ٢٦٩٢ طناً فقط تمثل ٢,٥ بالمائة من إجمالي الصادرات السمكية لعام ٢٠٠٦ والبالغة ٨٩,٦ الف طن، الأمر الذي يشير الى عدم استفادة الاقتصاد الوطني من هذه الثروة إذ تصدر بدون قيمة مضافة.

ويصل عدد معامل التحضير للأسماك المصدرة الى ٣٨ معملاً منها ٢٠ معملاً حاصلة على الرقم الأوروبي، إذ قامت هذه المعامل بتصدير الأسماك الى أكثر من ٥٠ دولة، غير أن ٩٠ بالمائة من هذه المراكز تقوم بتصدير الأسماك الطازجة غير المصنعة. ويظل الاستثمار في هذا المجال مفتوحاً خصوصا في ظل تنامي الطلب على الصادرات السمكية وتحقيق عوائد مغرية.

الإقليمية (١٢ ميلا بحرياً)، والتي تعتبر محل توقف القوارب الدولية، وهذه المنطقة أصبحت خاصة بالصيادين التقليديين، لكن الصيد تركز على بعض الأنواع مثل الحبار، الهامور، والجحش، وهذه الأنواع حصل فيها ارتفاع، وفي المقابل حصل انخفاض في المناطق الأخرى التي هي خارج المنطقة الإقليمية.

ودعني أتحدث بكل صراحة، انه كان لدينا سياسة خاطئة سابقاً، حيث كنا نسمح باصطياد "الحوي" لبعض السردينيات، وهذا هو أساس كبير جداً لغذاء الأسماك الكبيرة او الأسماك السطحية مثل الثمد والديرك، وهذه كانت سياسة خاطئة، والآن نحن أوقفنا في المنطقة نهائياً نظام "الحوي" او ما يسمى بنظام "التحليق"، ليس فقط على الصيادين التقليديين وإنما لكل الاصطياد.. ولن نسمح في الوزارة لهذا النوع من الاصطياد.

وفي الحقيقة نحن نعاني من إشكالية كبيرة في الإحصائيات، ونعترف بأن الإحصائيات الخاصة بالأسماك في الجمهورية اليمنية ليست صحيحة ١٠٠٪، لكن نحن نعمل حالياً على إعداد بيانات واقعية من خلال الانتشار على مستوى المراكز لإيجاد إحصائيات مختلفة ومتنوعة عبر استثمارات يتم توزيعها، وقد بدأنا بتطبيق القانون الثاني لعام ٢٠٠٦ لتنظيم عملية الاصطياد واستغلال الأحياء البحرية، وهذا القانون سيساعد ليس فقط في تحسين عائدات الدولة بل سيساعد في إيجاد إحصائيات بشكل تفصيلي على مستوى الأنواع والمواسم والمراعي. صحيح أننا سنتعب فيها قليلاً، لكن هناك آليات لدراسة المخازن السمكية تستند إلى نظريات معروفة يستخدمها العلماء والباحثون ويمكن أن نستخلص منها الحقائق الدقيقة.

• تقوم بعض سفن الاصطياد التجارية والصناعية بالجرف العشوائي للأسماك وترتكب العديد من المخالفات الأمر الذي يؤدي الى تدمير الثروة السمكية.. فما هي الإجراءات الرادعة التي تتخذونها لوقف مثل هذه الأعمال؟

– لقد أدخلنا نظام المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية بالستالايت لضبط ومراقبة نشاط السفن التجارية المرخصة، فأي قارب مرخص فيه جهاز لمراقبته، وبالتالي نحن نعرف تفاصيل حركته حتى وإن خرج من اليمن وتوجه إلى استراليا..

فعلى سبيل المثال، في شهر أبريل الماضي، أحد القوارب أطفأ الجهاز، وهو لا يعلم أن هناك أنظمة أخرى داخل القارب، وبمجرد ما فتح الجهاز تبين أنه دخل منطقة محظورة وتم تحرير مخالفتين عليه لأنه أولاً دخل في منطقة محظورة والثانية لأنه أطفأ الجهاز، وهو الآن واقف لا يستطيع أن يشتغل.

• ولكن ماذا عن السفن التجارية التي تأتي من دول مجاورة او التي تدخل مياهنا البحرية وتقوم بالعبث بثروتنا البحرية؟

– نحن لا نستطيع السيطرة سوى على القوارب المرخصة لأن هناك أجهزة موضوعة فيها ونستطيع من خلالها، كما ذكرت، مراقبتها، أما القوارب غير المرخصة والتي تأتي من الخارج فليس هناك من حل الا بتدخل قوات خفر السواحل والبحرية، لأنه ليس عندنا قدرة في معرفة السفن المخالفة.

• إذن، لماذا لا تنسقون مع القوات البحرية وخفر السواحل للحد من هذه الظاهرة؟

– نحن لدينا تنسيق كامل مع هذه الجهات، بدليل أننا أبلغنا في شهر ابريل الماضي بدخول خمسة قوارب مخالفة خرجت من مياه جمهورية مصر العربية بدون إعلام الجهات المختصة رسمياً بأنهم متجهون الى المياه الإقليمية.

وقد أبلغت الجهات المصرية ومعالي وزير الزراعة والأسماك أن هناك قوارب مخالفة على مصر وعلى اليمن وهي موجودة بعضها في السويس (خلال شهر مايو ٢٠٠٧) تفرغ أسماكاً والآن يتم التحقيق معها من أين جاءت بالأسماك لأن القضية ضارة بالبلدين.

وأنا قد طلبت أسماء المُلاَّك، لأن لدينا سياسة او خطة للتوسع بالمخالفة أكثر من القارب، فأي قارب سيدخل مياه اليمن سيتم حرمان ليس فقط هذه القوارب بل حتى مُلاَّكها من الاصطياد ولو كان لديهم ملكيات في قوارب أخرى.

• ما هي العقوبات والغرامات التي تفرضونها على قوارب الصيد التجاري المرخصة؟

– في حال تسجيل أي مخالفة يتم تغريمه عشرة آلاف دولار في المرة الأولى، ويتم مضاعفة هذا المبلغ في المرة الثانية، وإذا

تم تكرار المخالفة في المرة الثالثة يتم سحب الترخيص وتحويله للنيابة.

• لو انتقلنا إلى الحديث عن قانون الصيد الجديد.. هناك أصوات ظهرت وتعالت ضد هذا القانون.. حيث يقولون بأنه مجحف في حق الصيادين من ناحية فرض الرسوم والعائدات المالية.

– الدولة تقدم خدمات بالمليارات، إن كان عن طريق المشاريع او الموازنة، كما تقدم الدولة خدمات للصيد التقليدي مباشرة. ورغم ذلك فالدولة تأخذ حالياً ٣٪ فقط بينما الجمعيات التي لديها ساحة وتعمل بالمزاد تستلم ٥٪، أي أكثر من الدولة.. فأين الإجحاف في ذلك؟

• هل المشكلة تقتصر على الرسوم فقط؟

– هذا قانون مقر من قبل مجلس النواب وأصدره رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٦ وبالتالي هل يعقل أن أعطي ٥٪ للجمعيات من قيمة الأسماك في حين نستكثر على الدولة ٣٪، علماً أن الدولة تقدم ما لا يقل عن ٥٠٠–٦٠٠ مليون ريال دعماً مباشراً للصيادين التقليديين.

هناك بعض الطلبات المقدمة من الصيادين وبعضها كان محقاً، لكن ليس في هذا الموضوع على الإطلاق.

• تحدثت في حوارات صحفية سابقة بأن الدولة لا تحصل على الإتاوات او الإيرادات كاملة نتيجة حدوث تلاعب في هذا الجانب.. فهل وضعتم حلولاً لهذه المشكلة؟ وهل تمكنتم من القضاء على الفساد في هذا المجال؟

– أولاً نريد استخدام كلمة صحيحة بدل الإتاوة لأنها تؤخذ غصباً، والأصح استخدام كلمة عائدات الدولة، لأنها إيرادات قانونية.

فالتلاعب الذي يحدث يتم من خلال تحويل الجمبري والحبار الى اسماك، فبعض المراقبين، مع الأسف، يبيع ذمته، وبالتالي تتغير الأسعار، ونتيجة لذلك تتغير عائدات الدولة، وهذا الجانب ليس بمقدورنا أن نحله، لأننا لسنا قادرين على أن نعمل "اسكانر" لنتمكن من كشف ضمائر الناس، لكننا عملنا في اتجاهين:

الأول: إبعاد القوارب عن المنطقة الخاصة بالجمبري والحبار خارج الخمسة أميال بحرية.

ثانياً: تركيب الأجهزة داخل هذه القوارب بحيث لا تسمح بتلاعب المراقب بأن يكتب أن هذا القارب مخالف او غير مخالف، وإنما نستطيع أن نعرف من خلال هذا الجهاز إن كان القارب قد اخترق المنطقة المحظورة او الخاصة بالصيد التقليدي والأساس فيها الخاصة بالجمبري في البحر الأحمر والحبار في البحر العربي.

فنحن خطونا الآن أكثر من ٨٠–٩٠ في المائة من أن نبعد إمكانية التلاعب، لكن إدخال العامل البشري دائماً في المعاملات الاستثمارية هو الذي يعمل إشكاليات، فنحن كلما أبعدنا العامل البشري خفضنا من إمكانية التلاعب.

• وهل هناك قضايا او ملاحظات طرحها الصيادون على القانون؟

– كما ذكرت سابقاً، أن هناك طلبات قدمت من الصيادين بعضها كانوا محقين فيها، فهم يطالبون بإيقاف "الحوي"، ونحن كنا واقفين ضده، أيضاً يطالبون بتحديد المنطقة الإقليمية خاصة في البحر العربي ١٢ ميلاً بحرياً، بالرغم انه مسموح لنا من ٥–١٢ ميلاً بحرياً ندخل قوارب ما يسمى بقوارب الصيد الساحلي.

نحن سنترك فترة كبيرة جداً للصيادين التقليديين أن يطوروا قواربهم، وبالتالي سيأخذون تراخيص للاصطياد في هذه المنطقة إذا طورت قواربهم، وبالتالي يصبح لديهم إضافة الى قوارب الصيد التقليدي قوارب صيد ساحلي.الآن عندنا ١٧ ألف قارب صيد تقليدي جزء بسيط منها يستطيع أن يصل الى المياه الاقتصادية، وخاصة الذين يشتغلون في البطابط او سمك التونة، ونحن نعرف أن سمك التونة قسماً كبيراً منه حرة وبالتالي فهي تحتاج الى آليات ووسائل ومعرفة خاصة.

كما ان بعض أنواع الأسماك كالقرش هي في المياه العميقة، مثلاً تكون في منتصف البحر الأحمر، وتكون عادة في القاع، وهي عادة داكنة او ما تسمى اسماك قرش عميقة.. الصيادون عندنا لديهم الخبرة في الوصول إليها لكن وسائلهم اقل من خبراتهم وإمكانياتهم.

• لماذا لا تدعمون هؤلاء الصيادين وبالذات في تطوير القوارب والوسائل الممكنة لاصطياد هذه الأنواع من الأسماك؟

– سنقدم لهم كافة الدعم، ونحن الآن نعمل مع البنك الدولي لإعداد نماذج لصناعة

قوارب صيد متطورة تستطيع أن تستجيب لخبرتهم الكبيرة. نحن عندنا خبرات يمنية على مستوى الشباك والجلاب وغيرها، لكن عندنا أكثر من ٧٠ في المائة من الصيادين البالغ عددهم أكثر من ٦٥ ألف صياد غير متعلمين نهائياً.. ولكن لديهم خبرة. فإذا استطعنا أن ندخل عليهم بعض الإرشادات والمعارف في الحفظ والتخزين والنقل والتسويق فسنكون قد قطعنا شوطاً كبيراً جداً في تطوير الصيادين، وهذا سيزيد من إنتاجيتهم، فالإنتاجية لن تزيد بعدد القوارب ولكنها تزداد بالمعرفة.

• يمثل الصيد التقليدي الوسيلة المثلى للإنتاج والتشغيل وفي نفس الوقت الحفاظ على الثروة السمكية.. فما الدعم الذي تقدمه الوزارة للصيادين التقليديين؟

– نحن ندعم الصيادين، فمثلاً كل جمعية تحصل على قوارب تتحمل الدولة ٥٠ في المائة من القيمة والجمعية ٥٠ في المائة يتم تقسيطها، ولكن الملاحظ ان الكثير من الجمعيات وصلت الى مرحلة عدم القدرة على تسديد الالتزامات التي عليها وبالتالي ينبغي اعادة تقييمها من قبل عقد المؤتمر الثالث للاتحاد التعاوني السمكي.

• ولكن معالي الوزير هناك جمعيات سمكية وهمية ليس لها من هدف سوى الحصول على القوارب!

– هذا الكلام صحيح، واغلبها في خليج عدن والبحر الأحمر، وأنا أعلن عبر مجلتكم أن على هذه الجمعيات تصحيح أوضاعها، كما أن على مؤسسيها وأعضائها أن يمسكوا الدفاتر وان يعرفوا الجدوى الاقتصادية وأن يكون عندهم استثمارات ومقرات وصيادون حقيقيون، وهذه أشياء اقل ما يمكن أن تكون في الجمعيات.

• لماذا لا تتخذون الإجراءات الرادعة ضد الجمعيات الوهمية؟

– نعمل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد التعاوني السمكي على تقييم هذه الجمعيات، ولن تدخل المؤتمر القادم للاتحاد إلا الجمعيات التي سيتم تقييمها التقييم الكامل.

اليمن الأولى عالمياً في إنتاج الحبار وعربياً في الشروخ

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الثروة السمكية، إلى أن اليمن من الدول الأولى عالمياً في إنتاج وتصدير الحبار، كما تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية في إنتاج الشروخ.

ويتجمع الحبار والشروخ في مناطق البحر العربي وخليج عدن والبحر الأحمر، وتعتبر محافظتا المهرة وحضرموت من أكثر المناطق تجمعاً للحبار والشروخ.

وتعتبر هذه الأصناف إلى جانب الجمبري وخيار البحر واسماك القرش من أغلى الموارد البحرية وذات القيمة الاقتصادية الكبيرة.. حيث تلاقي رواجاً وطلباً كبيراً في الأسواق الخارجية، غير أن الاصطياد المفرط لهذه الأنواع خلال السنوات الماضية قد أدى إلى تراجع إنتاجها.

• ولكن هل أوقفتم صرف القوارب على هذه الجمعيات؟

– هذا الموضوع قد تم في الماضي، وخلال السنتين الاخيرتين لا توجد حصص جديدة للجمعيات الوهمية.. والموجود حالياً قضايا تمت في السنوات السابقة.

• ما تزال البنى التحتية في القطاع السمكي غير كافية بل وضعيفة.. هل لديكم برنامج استثماري طموح لاستكمالها وتطوير القائم منها؟

– لدينا مشروع الأسماك الخامس بتكلفة تقارب ٣٢ مليون دولار، وهذا المشروع يستهدف تطوير البنية التحتية للقطاع السمكي من خلال بناء موانئ ومراس وساحات حراج نموذجية، فضلاً عن إعادة تأهيل وتوسعة العديد من موانئ الاصطياد السمكي.

• الملاحظ أن هناك نقطة هامة لم يولها الصيادون او الوزارة اهتماماً ألا وهي الجودة في الإنتاج الأمر الذي يؤدي الى إهدار كميات كبيرة من الإنتاج وبالتالي يكون المردود ضعيفاً على الجميع.. هل لديكم توجه للاهتمام بهذه القضية؟

– أولاً أريد أن أؤكد أن الصياد ليس أنه غير حريص ولكنه لا يدري.. ونحن لدينا الآن نظام التتبع، وهذا المشروع بدأ تفعيله منذ عام ٢٠٠٦، وهو سلسلة متكاملة تبدأ من عملية الاصطياد الى مركز الإنزال الى التسويق.. وكل محطة فيها ينبغي أن تكون لها إجراءات معينة.

• وماذا عن الاهتمام بجودة الصادرات؟

– نحن، مع الأسف، ربما ركزنا على الصادرات بشكل كبير، ولكن ليس هناك سياسة حقيقية في هذا الجانب، ومع ذلك فصادراتنا من الأسماك تصل الى ٩٨ ألف طن، ٤٢ في المائة منها يصدر طازجاً ويذهب الى منطقة او منطقتين.. والطازج يذهب بدون قيمة مضافة، وهذا ليس استثماراً.. لأننا لا نفيد العائدات القومية ولا نفيد الصيادين.. المصدرون أيضاً مستعجلون لأنهم عندما يصدرون بدون قيمة مضافة فهم مستعجلون وليسوا مستثمرين.

• ما هي أهم الأسواق التي تصدر إليها الأسماك؟

– صادراتنا تصل الى ٥٠ دولة في العالم.. لكنها تتركز، كما ذكرت سابقاً، في منطقتين؛ السعودية، والاتحاد الأوروبي، والآن لدينا حوالي ٢٢ شركة متوفرة فيها معايير الجودة الأوروبية، ولكن هناك ملاحظات.. وأجدها فرصة أن أعلن للذين عليهم ملاحظات من الاتحاد الأوروبي ولم يستكملوا هذه الملاحظات أنه لن يتم تجديد تراخيصهم نهائياً حتى ولو صاحوا وقالوا إن منشآتهم بملايين الدولارات، فلا بد أن يصححوا أوضاعهم حسب الجودة المطلوبة دولياً.■

الشركة اليمنية لتصنيع الألبان والأشربة (ش.م.ي)
إحدى شركات مجموعة أخوان ثابت
يماني
Yemany
العصير والشراب
من يماني
مرحبا
أطلب دائماً الأصلي . . . أطلب دائماً يماني
الحديدة ـ الجمهورية اليمنية خط صنعاء ـ كيلو ٧
تليفون : ٢٢٨٨٠١/٢/٣/٤/٥/٦/٧/٨/٩/١٠ ٣ ٩٦٧+ فاكس : ٢٢٨٨١٧/٢٢٨٨٢٥ ٣ ٩٦٧+ ص.ب : ٣٣٣٧
E-mail: yemany@y.net.ye
الفروع :

محمد سالم الشدادي رئيس لجنة الزراعة والاسماك بمجلس النواب واحد من أبرز البرلمانيين الذين كانت لهم بصمات واضحة ودورهام في تسليط الضوء حول العبث بالثروة السمكية ومناقشة هذه القضية الهامة تحت قبة البرلمان. وكان لإثارة تلك الموضوعات أثر بالغ في ايقاف الاصطياد والجرف العشوائي للثروة السمكية..

الشدادي يؤكد في حديث لـ "الصناعة" أن المشاريع السمكية الممولة بالقروض الخارجية تهالكت وانتهت بانتهاء القروض ذاتها، مشيراً الى ضرورة تمويل المشروعات من الموارد الذاتية لبلادنا. ويرى رئيس لجنة الاسماك بمجلس النواب أن استمرار الخروقات من قبل السفن التجارية قد يؤدي الى نضوب ثروتنا ومواردنا السمكية مشدداً على ضرورة تكاتف المواطنين والصيادين في الحفاظ على هذه الثروة .. نص اللقاء.

رئيس لجنة الزراعة بمجلس النواب:

المشاريع السمكية الممولة خارجياً تهالكت وانتهت بانتهاء القروض

• في البداية كيف تقيمون واقع القطاع السمكي في اليمن؟

- القطاع السمكي من القطاعات الواعدة والتي نؤمل عليها آمالاً كبيرة في التنمية الاقتصادية ورفد الخزينة العامة للدولة بمصادر دخل كبيرة من العملات الصعبة، وحقيقة فإن اليمن تتميز بطول شاطئها الذي يصل الى اكثر من الفي كيلو متر إضافة الى الجزر المتنوعة والموجودة في البحرين الأحمر والعربي. هذه المساحات الكبيرة وماتوفره من ميزة اقتصادية حقيقية لاتتوافق مع الامكانيات المحدودة للدولة وقدرتها على الاستثمار الأمثل لهذه الميزة على الأقل في المرحلة الراهنة بالاضافة الى ضعف السيطرة على الشواطئ مما يجعل هذه الثروة معرضة للنهب والتدمير من قبل سفن الاصطياد الأجنبية، والدولة تبذل الكثير من الجهد لحماية ثروتنا البحرية ولكن مازال هناك الكثير مما يجب عمله حيث أن أوجه القصور في الماضي كانت تتمثل في القانون السابق والذي احتوى على كثير من الثغرات، وأعتقد أنه وبعد تعديل القانون فقد أصبح جيداً بصيغته الحالية.. ولكن سبب القصور الحالي وخاصة بعد صدور القانون يتمثل بمحدودية الامكانات وخاصة سفن المراقبة..

فأريد القول إنه إذا استمر الضعف في هذه البنية وعدم وجود مصادر لتوفير الامكانيات بحسب مايطرحه الأخوة في وزارة الثروة السمكية فإنه يتهدد الثروة الكثير من المخاطر التي ستواجهها. لذلك نأمل من الحكومة أن تعطي هذا القطاع أهمية كبيرة من حيث توفير القوارب للرقابة وكذا تأهيل المراقبين وإعداد الاتفاقيات مع السفن التجارية بحيث تضمن حماية الثروة السمكية من الجرف والعبث والزام السفن بالقوانين التي حددت المسافات المرخص فيها للاصطياد التجاري بالاضافة الى الزام الصيادين التقليديين بالضوابط القانونية الجديدة .. فالقانون الجديد شامل من حيث قدرته على تنظيم عملية الاصطياد حيث اشتملت مواد القانون على مواسم الاغلاق وبعض الموانع لانه توجد فترات معينة للاصطياد وهناك مسافات محددة للاصطياد..فإذا التزم الجميع بالقانون نكون قادرين على حماية ثروتنا السمكية من النهب والدمار والضياع.

- استمرار الخروقات من قبل السفن التجارية سيؤدي الى نضوب مواردنا البحرية
- ادعو المواطنين والصيادين الى تكاتف الجهود للحفاظ على ثروتنا السمكية

• تحدثت عن الامكانيات وعدم توفرها، ولكن هناك كثيراً من القروض خصصت للثروة السمكية هل تعتقد أنه يستفاد منها بالشكل الصحيح؟

– مجمل القروض التي تأتي الى بلادنا سواء في القطاع الزراعي أو السمكي تتفاوت بنسبة الاستفادة منها، البعض يمكن الاستفادة بنسبة تصل الى ٥٠٪ والبعض الاخر ٦٠٪ والبعض ٤٠٪، وهذه النسب تكشف عن وجود إشكالية مزمنة عند إعداد الدراسات لهذه القروض، تتمثل في إغفال جوانب كثيرة ومهمة ولايتم استدراكها الا بعد تنفيذ القرض حيث تظهر بعد ذلك الثغرات والنواقص. ونتمنى أن نعتمد على مواردنا الذاتية ويتعامل الجميع مع هذه الثروة سواء الصيادون أو خفر السواحل أوقوات بحرية ومواطنون بكل جدية، واذا لم يتم تكافل عمل الجميع بحس وطني فمن المحتمل أن تنضب هذه الثروة نتيجة للعشوائية والصيد الجائر وتدمير المراعي.. والثروة السمكية من الثروات المتجددة فإن حرصنا على العوامل التي تؤدي الى استمراريته ستتطور وسيكون هناك مصدر غذائي سواء للمواطنين او للتصدير ..

• هل بالامكان أن تحدثنا بشكل اكبر عن حجم الاستفادة من القروض؟

– لكي نكون واقعيين في الاجابة على مثل هذه التساؤلات يجب أن نحدد هل القروض التي صرفت في إنشاء بعض البنى التحتية المتعلقة بالثروة السمكية آتت ثمارها وكيف؟ وهل هذه البنى مازالت موجودة؟

في الحقيقة تجد كثيراً من هذه البنى قد انتهت وان الكثير من المشاريع الممولة بالقروض تهمل بعد إنجازها وتتهالك سريعاً لعدم الترميم. وهذه من القضايا التي تم طرحها حتى على

إذا لم يتم تكافل عمل الجميع بحس وطني فمن المحتمل أن تنضب هذه الثروة نتيجة للعشوائية والصيد الجائر وتدمير المراعي..

الممولين أنفسهم بهدف خلق آلية عملية تضمن من خلالها الاستمرارية والتطوير والاستفادة المستمرة من مشاريع القروض بعد نفادها. وبعض القروض التي جاءت للقطاع السمكي انتهت مع أنتهاء القروض. وقد قمنا باللجنة بزيارة الكثير من المنشآت والتي أصبحت أطلالاً ونتألم كثيراً من المبالغ التي صرفت فيها والتي لازالت ديناً على الشعب. وعندما ناقشنا هذا الوضع مع الأجهزة التنفيذية قالوا لنا إنه لاتوجد مبالغ للصيانة والتشغيل. وأنا لم أقتنع بهذا المبرر لأنه لابد من عملية تدوير المبالغ نتيجة الثروة السمكية التي تستغلها هذه المنشآت.

من ثروة سمكية والتي تباع يفترض أن تكون هناك مبالغ للصيانة وتطويرها لكن للأسف عندما تنتهي مثل هذه المشاريع نقوم بالبحث عن قرض آخر ..

• قلت إن الصيد التجاري له اضرار كبيرة على الثروة، ولكن هو مصدر للعملات الصعبة التي تدخل البلد، كيف يمكن حل هذه الاشكالية؟

– حقيقة الصيد التجاري عانت منه كثير من الدول منها المغرب ومصر والاردن وأسبانيا وكثير من الدول التي سبقتنا في هذا المضمار عندما استخدمت مثل هذه الوسائل الكبيرة المدمرة للثروة وأصبحت مثل هذه الدول لاتحصل على أسماك للاستهلاك المحلي واضطرت بعض الدول الى اللجوء للاستيراد.

والنقطة الثانية هناك مايسمى بالاستزراع السمكي ولدينا مناطق قابلة لمثل هذا الاستزراع واليابان قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال وكثير من الدول قامت بمثل ذلك ولكن للأسف هذا الموضوع لم يحظ بالاهتمام الكافي لا من قبل وزارة الثروة السمكية ولا من قبل المستثمرين..

• أستاذ محمد خرجت عن موضوع السفن هل نعود الى موضوع السفن التجارية؟

– بالفعل لابد من ترشيد الصيد واستخداماته حيث أننا عندما نقوم بعمل اتفاقيات مع هذه السفن يجب ان تصطاد في الاعماق التي فعلاً تأثيرها يكون محدوداً جداً ولكن نتفق معها على الاصطياد في أماكن الصيد التقليدي، طبعاً هذه لها اضرار كبيرة جداً وقد حدثت أصلاً في بلادنا وقد تم في السنوات الماضية تشكيل لجنة من المجلس وقامت بالنزول وفي ضوء ذلك اعددنا تقريراً، وكان هذا التقرير حقيقة له انعكاسات ايجابية سواء على مستوى المجلس أو الحكومة والصيادين.. واتمنى وبعد نزول هذا التقرير ألا يتم الاصطياد من قبل السفن التجارية الا في حدود ماهو مسموح والتي حددت بالقانون (١٢ميلاً بحرياً).

• أصدرتم تقريرا بالفعل ولاقى ارتياحاً كبيراً من قبل الصيادين وخاصة التقليديين لكن تعتقد هل آتت هذه الاجراءات ثمارها وشعر بها الصياد التقليدي؟

– بالفعل عندما أصدرنا هذا التقرير تم ايقاف الصيد التجاري بشكل كامل وهدأ البحر وعادت الثروة من جديد وازدادت كمية الاسماك في السوق المحلية حيث وصلت الى ٢٧٠ ألف طن، وهذه كمية لاباس بها، ونتمنى استمرار هذا الوضع. إضافة إذا التزم الصيادون المحليون والتقليديون بالمواعيد الزمنية للاصطياد وكذا بموسم الاغلاق مثل موسم تكاثر البيض فهذه لن توجد أي إشكالية. ونعود الى صلب الموضوع وهو تطبيق القانون فإذا تم تطبيق القانون سواء على السفن التجارية او الصيد التقليدي فلن تكون هناك أي اشكالية ولكن نسمع بين الحين والآخر تجاوزات من قبل بعض السفن التجارية وهناك شكاوى وصلت الى المجلس من قبل الصيادين بدخول السفن التجارية الى مواقع الصيد التقليدي ولكن الوزارة تنفي ذلك والصيادون يؤكدون .ولازالت هناك بعض الاشكاليات ولكنها ليست مثل الماضي ولكن ينبغي معالجتها بشكل جذري حتى لاتستفحل وتتكرر نفس الاخطاء ونفس المأساة والواجب يحتم على جهات الاختصاص الحرص على تنفيذ القانون ومعالجة الاشكالات الطارئة في حينها وتطوير الايجابيات حتى نضمن حماية ثرواتنا.

• هل تعتقد أن صندوق التشجيع التعاوني الزراعي السمكي استطاع ان يحقق أهدافه في تطوير وتشجيع الصيادين وتحقيق الاهداف المنشودة؟

– الصندوق حقيقة أنشئ لغرضين زراعي وسمكي. وحقيقة الجانب الزراعي أخذ النصيب الأوفر من الصندوق والجانب السمكي أخذ جزءاً لكن لم يكن بالمستوى المطلوب وربما السبب يعود الى خلل في وزارة الثروة السمكية نتيجة لعدم تقديم خططها وبرامجها للصندوق بالاضافة الى عدم تنزيلها للطلبات في وقت محدد.

• وبنك التسليف التعاوني الزراعي هل لعب دوراً في هذا المجال ؟

– البنك ساهم ولكن هناك إشكالية تتمثل من حيث اعطاء القروض بدون دراسات لجدوى اقتصادية، وأغلب القروض يصعب سدادها والتحصيل فهناك كثير من القروض التي فشل الصيادون في اعادتها نتيجة لعدم وجود دراسات. وحالياً البنك اتجه اتجاهاً تجارياً كبيراً وأصبح مايخصص للاقراض الزراعي والسمكي محدوداً مقارنة بما يقدمة للتجارة.

• هناك دعم خلال المرحلة القادمة لاستصلاح الواقع السمكي ماذا يمكن الحديث عنه؟

– تأتي مساعدات ومنح لكن يجب أن نقول بصراحة إن الاستفادة من هذه المنح تكون محدودة نتيجة لعدم استيعاب الجهات المسؤولة ذلك أو أن هناك عدم استشعار بالمسؤولية، لذلك كثير من الهبات والمنح إما تذهب سدى أو تعود الى أصحاب القروض.

• هل تعتقد أن الاتحاد التعاوني السمكي لعب دوراً في تطوير قطاع الثروة السمكية؟

– حقيقة الاتحاد مازال حديث النشأة ويحتاج الى وقت ووجوده يعتبر ضرورة لأنه يشكل مظلة للصيادين والجمعيات السمكية لكن لابد من دعمه وتحريكه، واقترح تغيير آلية عمل الاتحاد وتطويرها بحيث يعتمد على نفسه ويبحث عن مصادر دخل بحيث يشكل جمعيات عامة للتصدير وكذا لتصنيع المعدات وكذا تشكيل جمعية لاستيراد المعدات. ولكن الاعتماد على ما تقدمه الدولة أعتقد أن مصيره يتجمد او يبقى مشلولاً، هذا لايعني أني ضد دعم الدولة للاتحاد، فهذا الدعم في المرحلة الراهنة واجب أساسي ولكن ينبغي أن يكون ضمن رؤية استراتيجية تطويرية تخدم تحويل الاتحاد الى اداة فاعلة في القطاع السمكي.

• حالياً تنتشر كثير من الجمعيات الخاصة بالقطاع السمكي .. هل تعتقد أنها خدمت القطاع أو أنها أصبحت عبئاً عليه؟

– حقيقة بعض الجمعيات أصبحت عبئاً والبعض الآخر أدت دورها بشكل صحيح، وهذا يعود الى المجالس الادارية المنتخبة والتي تكون فعلاً ذات مواصفات ادارية وقيادية ذات كفاءة، ولكن هناك جمعيات ليس فيها الا اسمها ولاتؤدي أي دور يعول عليه.

• بحكم عملكم في اللجنة لفترة طويلة وخبرتكم في هذا المجال ماهي رؤيتكم لتطوير هذا القطاع ؟

– يجب أن نستشعر جميعاً بالمسؤولية نحو هذا القطاع سواء وزارة الثروة السمكية أو لجنة الزراعة والأسماك في مجلس النواب أو مجلس الوزراء فإذا كان هناك تناغم وتنسيق بين كل هذه الجهات واستجبنا الى الشكاوى ومعالجة كل الامور في وقتها ونعمل جميعاً في اتجاه واحد فأعتقد أننا سنجني ثمار هذا القطاع المتجدد والذي نؤمل عليه كثيراً والذي يعتبر حقيقة البديل للنفط والزراعة.. وربنا قد حبانا بشواطئ كبيرة ومتنوعة ومياه دافئة تتواجد فيها الاسماك على مدار السنة فإذا تحملنا مسؤوليتنا بشكل سليم فاعتقد أن هذا القطاع سيكون من المصادر المدرة للدخل والتي ستعتمد عليها الدولة مستقبلاً..■

تأتي مساعدات ومنح لكن يجب أن نقول بصراحة إن الاستفادة من هذه المنح تكون محدودة نتيجة لعدم استيعاب الجهات المسؤولة ذلك أو أن هناك عدم استشعار بالمسؤولية

مدير عام مركز أبحاث علوم البحار:

عدم اعتماد الدولة ميزانية للأبحاث العلمية أدى إلى عرقلة المركز عن أداء مهامه

قال الدكتور أسامة إبراهيم الماس، مدير عام مركز أبحاث علوم البحار، أن عدم اعتماد الدولة للمركز ميزانية للأبحاث العلمية أدى إلى عرقلة المركز عن أداء مهامه وواجباته.. مشيراً إلى أن نشاط المركز يعتمد على الدعم والمساعدات من المنظمات والدول المانحة فقط.

وقال إن المركز وضع استراتيجية لتربية الأحياء البحرية، وأنه سيتحمل أهم مرحلة في تربية الأحياء البحرية وذلك بهدف تشجيع المستثمرين على الاستزراع السمكي.. لافتاً إلى أن الاصطياد الجائر للأحياء البحرية قد أدى إلى استنزاف المخزون لبعض الأسماك، وأن التلوث في المياه لا يشكل أي تهديد على ثروتنا البحرية في الوقت الحالي غير انه أكد من أن استمرار التلوث سيكون له مخاطر حقيقية على الأحياء البحرية في المستقبل..

• التقينا مؤخراً بوزير الثروة السمكية، وقال في حديثه أنه لا توجد إحصائيات سمكية صحيحة حتى الآن.. هل معنى هذا أن المركز لم يقم حتى الآن بإجراء دراسات ميدانية حول المخزون السمكي والأنواع الموجودة في البحر، ومختلف المؤشرات السمكية؟

– استطاع مركز أبحاث علوم البحار بالتعاون مع المنظمات الدولية (اليونسكو، والفاو) ومعهد يوجنيرو (أوكرانيا)، دراسة الأحياء البحرية التجارية وبيئتها الطبيعية بحيث بدأت أولى الرحلات العلمية الاستكشافية منذ مطلع الستينيات، أما الاهتمامات الوطنية للأبحاث فقد بدأت منذ مطلع السبعينيات من خلال إدارة الأبحاث السمكية التي كانت تتبع وزارة الثروة السمكية حتى تم رسميا افتتاح مركز أبحاث علوم البحار في سنة ١٩٨٣م والذي استمر في أداء مهامه وواجباته. ولكن نظرا لان العمل البحثي في مركز أبحاث علوم البحار يعتمد على الدعم الخارجي فقد كان نشاطه موسميا طبقا لتوفر الإمكانات اللازمة الأمر الذي جعل مخرجات البحث العلمي للمركز لم تكن بالمستوى الذي يلبي احتياجات القطاع. علما أن الدراسات والبحوث الصحيحة للمصايد السمكية تحتاج لدراسات دورية ومنتظمة لمعرفة حياة الأحياء البحرية وتجمعاتها وبيئتها الطبيعية ومواسم اصطيادها ومخزوناتها وسقف الاصطياد المسموح باصطياده سنويا وجهد الاصطياد المطلوب لذلك.

وبالرغم من ذلك تاريخ الأبحاث العلمية في مركز أبحاث علوم البحار كبير، ويمتلك المركز اليوم دراسات وأبحاثاً كثيرة تحتاج إلى تحديث واستمرارية لأننا نتعامل مع ثروة متجددة ومتغيرة طبقا للعوامل الحياتية واللاحياتية. فقد اقتصر نشاط المركز البحثي في السنوات الأخيرة وتحديدا ١٩٩٧-٢٠٠٢ على دراسة الحبار باعتباره المورد الوحيد الذي استهدفته قوارب شركات الاصطياد. وجاءت نتائج وتوصيات أبحاثنا العلمية وخصوصا في نهاية التسعينيات تؤكد خطورة الاصطياد الجائر على حياة الحبار والأحياء البحرية الأخرى وبيئتها الطبيعية. ووضحنا أسباب استنزاف مخزون الحبار في تلك السنوات.

• هل استفادت وزارة الثروة السمكية من نتائج هذه الأبحاث ونفذت التوصيات الخاصة بوقف الاصطياد الجائر وإعادة تنظيم الصيد؟

– نعم الوزارة تفاعلت مع ذلك، ولذلك صدر قرار د.علي محمد مجور، وزير الثروة السمكية سابقا، ورئيس مجلس الوزراء

حالياً، بإبعاد قوارب الاصطياد عن مناطق الاصطياد التقليدية كان قرارا ناجحا مثل الإرادة والرغبة السياسية في وقف العبث والاستنزاف للثروة السمكية. ويمثل هذا القرار المرحلة الأولى في المحافظة على الثروة السمكية وإيقاف نزيفها. واستمر معالي وزير الثروة السمكية م. محمود الصغيري اليوم على نفس الاتجاه خلفا لخير سلف يضع المعالجات المناسبة لكيفية استغلال الثروة السمكية على أساس علمي صحيح وهي تمثل المرحلة الثانية والجادة لهذا القطاع.

• ما هي ابرز المعوقات التي يواجهها المركز؟

– يواجه المركز العديد من المعوقات أهمها أن نشاط مركز أبحاث علوم البحار يعتمد على الدعم والمساعدات من المنظمات والدول المانحة فقط.

• هل لديكم خطة أو استراتيجية لإجراء البحوث العلمية للأنشطة السمكية المختلفة؟

بالنسبة لإستراتيجية الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار فهي تركز على:

تقييم وتوثيق الدراسات والبحوث السابقة، وكذا تنفيذ المسوحات العلمية لتقدير مخزونات الأحياء البحرية وتحديد سقف الاصطياد الأعلى وجهد الاصطياد المطلوب، بالإضافة إلى مراقبة المصايد السمكية، ودراسة الظواهر الطبيعية، وإنشاء قاعدة بيانات وجمع البيانات الإحصائية والبيولوجية من على قوارب الاصطياد ومن خلال مناطق الإنزال الساحلية، وتقييم الأداء ومستوى الانجاز للبحث العلمي والباحثين.

• وماذا عن تربية الأحياء البحرية؟ هل لديكم دراسات في هذا المجال؟

– إدارة مركز أبحاث علوم البحار وضعت استراتيجية جديدة لمركز تربية الأحياء البحرية (البريقة) لتفعيل وتطوير نشاط المركز ولخدمة المستثمرين ونجاح استثماراتهم في تربية الأحياء البحرية لخلق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ولإيجاد الدعم اللازم للمركز لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي.

كما وضعنا فكراً جديداً لمركز تربية الأحياء البحرية آملين بذلك تشجيع المستثمرين وإزالة كل المعوقات والصعوبات أمامهم في تربية الأحياء البحرية بحيث سيتحمل مركز تربية الأحياء البحرية في عدن– البريقة (الغدير) أهم مرحلة في تربية الأحياء البحرية وهي تفقيس الأمهات للجمبري الساحلي وتربية يرقات الجمبري لمرحلة معينة وتقديمها للمستثمرين لتربيتها في مزارعهم لتربية الأحياء البحرية. وبهذا سوف يعتمد المستثمرون على مركزنا (البريقة) الذي يتحمل على عاتقه أهم وأصعب مرحلة في التربية وهي مرحلة اليرقة الأمر الذي سهلنا به مهمة المستثمر في التربية بحيث يتبقى له المراحل الأقل تعقيدا وخطورة في الاستزراع.

وقد بارك المستثمرون هذا الفكر الجديد وتقدم العديد منهم مطالبا الوزارة بالسماح له بإنشاء مزارع لتربية الأحياء البحرية. حيث نفذ مركزنا فعلياً دراسات عديدة لمستثمرين لاختبار صلاحية وخصوصية مواقع الاستزراع لهم.

إن مهام مركز تربية الأحياء البحرية سوف تسخر مستقبلا أيضا لتربية الأسماك البحرية في الأقفاص داخل البحر. كما نسعى إلى تفقيس وتربية خيار البحر والمحار.

• ماذا عن التلوث في المياه البحرية؟ وهل لديكم معلومات حول هذا الموضوع والأماكن الملوثة؟ وما أثر التلوث – برأيكم – على الثروة السمكية؟

يمكن القول بأن المياه اليمنية حتى اليوم لا تعاني من أي تلوث باستثناء الملوثات البسيطة الناتجة عن الصرف الصحي والخط الملاحي الدولي، وهي لا تشكل أي تهديد للمياه اليمنية البحرية، ومع ذلك فإن الحد منها يعتبر مهمة لا ينبغي التقاعس عنها باعتبار أن استمرارها يمكن أن يشكل مستقبلا خطرا حقيقيا على الثروة السمكية. ويسعى مركز أبحاث علوم البحار اليوم إلى تنفيذ برنامج علمي لتحديد المعايير العلمية لنسب التلوث البحري في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي.■

بتكلفة ٥٦,٣ مليار ريال
١٦٨ مشروعاً استثمارياً سمكياً للقطاع الخاص

بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في القطاع السمكي ١٦٨ مشروعاً بتكلفة استثمارية تبلغ ٥٦ ملياراً و٣٤٧ مليون ريال، وبموجودات ثابتة ٢٥ ملياراً و٣٦٧ مليون ريال توفر ٥٦٣٠ فرصة عمل.

وتركزت الاستثمارات في تحضير الصادرات السمكية والخزن والنقل والتسويق والتعليب وطحن الأسماك وإنتاج وسائل ومعدات الاصطياد.

وقد انعكست هذه الاستثمارات، وفقاً للخطة الخمسية الثالثة، في تحقيق معدلات نمو غير مرتفعة في الإنتاج والصادرات السمكية، كما تستهدف القطاع الخاص لمواصلة المساهمة بوتيرة عالية في تنمية هذا القطاع.

إنتعاش أكيد
كندا درايا
كندا درايا
الحديدة
كندا درايا
كولا
كندا درايا
رمان

شـــركـــة الســـعـيـد لتـــصنيع الخـرســـانة والمقـــاولات المحدودة

SMCC